

الجزائر

شكيب خليل: فساد بنكهة إيطالية... ولبنانية؟

لكن في غمرة هذه الحركة الكثيفة، وطمس الملف القضائي في الجزائر، يُنتظر أن يكون لقرار العدالة الإيطالية تأثير على خليل الذي يُزججه كثيراً أن يعود ملف القضائي ليتصدر الصحف، خاصة في هذه المرحلة التي يُتوقع أن تشهد تغييراً حكومياً، فضلاً عن أنها مرحلة تترقب مصير الانتخابات الرئاسية المقبلة. ولعلّ مشكلة خليل تكمن حالياً في أنه برغم اعتباره أنّ القضاء الجزائري صار «مؤتمناً» بعد حلّ جهاز الاستعلامات والأمن الذي كان يديره رجل البلاد القوي «الجنرال توفيق»، فإنه قد لا يملك التأثير على القضاء الإيطالي الذي قد يباغته بأي قرار يُفسيده عليه حساباته السياسية.

من جهة أخرى، يعكس ملف الوزير الأسبق شكيب خليل، صورة عن حجم الفساد المستشري في الجزائر، وبخاصة في قطاع الطاقة الذي يُعدّ الفساد فيه «من بين أكثر الأسباب المعرّقة للتنمية في البلاد» كما يقول العديد من السياسيين ومنظمات المجتمع المدني. علماً أنّ الخطاب الرسمي يُشدّد على أنّ الدولة «تتأثر الفساد بصرامة».

«الفضائح وصلت إلى بيروت»

رئيس الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، وممثل منظمة «شفافية دولية» (Transparency International) في الجزائر جيلالي حجاج، يقول إنّ شكيب خليل «موجود منذ سنوات في عين إعصار العدالة الإيطالية، لكن المسؤولين الجزائريين يعملون (ما أمكنهم) من أجل ألا يمثل أمام القضاء الأجنبي».

ويلفت حجاج إلى أنّ الضغوط الجزائرية لم تقتصر فقط على المسؤولين الإيطاليين، ولكن تتعداها إلى دول أخرى لا تريد أن تفتح هذا الملف، على غرار إسبانيا ولبنان. وفي هذا الصدد، يوضح أنّ «بعض التحريات أشارت إلى أن جزءاً من أموال الرشى ذهبت إلى مصارف لبنانية، وذلك لأن المتهم الثاني في القضية هو فريد بجاوي (أحد الوسطاء في قضايا الرشاوى وهو نسيب شخصية سياسية لبنانية)... وبالتالي تمكن من تهريب أموال إلى مصارف في بيروت».

ويرى حجاج أن مدة 10 سنوات التي مكث خلالها الوزير شكيب خليل على رأس وزارة الطاقة الجزائرية، «شهدت أكبر فضائح الفساد العالمية التي تورط فيها الجزائر». ويعتقد حجاج أن عدم معالجة السلطات الجزائرية بجديّة لقضية الفساد في قطاع الطاقة، أضرت كثيراً بصورة البلاد دولياً، وأدت إلى «نفور الشركات الأجنبية من الاستثمار هنا، خشية أن تقحم نفسها في مناخ يورط سمعتها».



منذ عودته، يحاول الظهور في مظهر الخبير في مجال الاقتصاد والطاقة

أنّ بعض الأطراف داخل منظومة الحكم استغلته لتطليخ صورته، جدير بالذكر أنّه إثر عودته إلى الجزائر في شهر آذار/ مارس 2016، اتهم شكيب خليل جهاز الاستعلامات والأمن (المخابرات) الذي حلّ في أيلول/سبتمبر 2015، بـ«فبركة قضايا فساد» في حقّه، وذلك في معرض دفاعه عن نفسه لورود اسمه وأسماء أفراد من عائلته في قائمة تتضمن تسعة متهمين أصدر قاضي التحقيق في مجلس قضاء العاصمة مذكرة دولية بتوقيفهم، في آب/أوت 2013، تحت تأثير ما كانت تقوم به العدالة الإيطالية. للإشارة أيضاً، كانت المفاجأة كبيرة لدى عودته إلى الجزائر بعد فترة طويلة توارى أثناءها عن الأنظار في الولايات المتحدة، حين استقبل استقبالاً شبه رسمي من قبل والي ولاية وهران، كدليل على تصفية قضيته. وبعد أشهر قليلة صرّح الوزير الأول الحالي (رئيس الوزراء) أحمد أويحيى، بأنّ خليل تعرّض للظلم واستفاد من «انتفاء وجه الدعوى»، وهو ما أثار حيرة كبيرة وتساؤلات عن حقيقة ملفه القضائي الذي لا يزال إلى اليوم غامضاً. وقد أضحى الوزير شكيب خليل منذ عودته، يحاول الظهور في مظهر الخبير في مجال الاقتصاد والطاقة: يُقدّم الحلول والاقتراحات، وحتى الانتقادات لسياسة الحكومة، فيما ظلّ حريصاً على إبقاء ولائه التام للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومحيطه، بل إنّ لم يُخف طموحه في العودة إلى مناصب المسؤولية. كذلك أثارت تحركاته داخل العديد من ولايات البلاد، وارتياحه الزوايا الدينية للقاء مريدي الطرق الصوفية، الكثير من التساؤلات، عن غايته من وراء ذلك. وذهبت التأويلات إلى حدّ اعتبار ما يقوم به تهديداً لترشحه للانتخابات الرئاسية المقررة عام 2019، بينما ظلّ هو متحفظاً عن إفصاح نياته الحقيقية.

يُعيد خبر فتح التحقيق من جديد في تهمة مواجهة إلى وزير الطاقة الجزائري الأسبق شكيب خليل (1999 - 2010)، بتلقي رشى من شركات إيطالية، في مقابل حصولها على «صفقات ضخمة» في مجال المحروقات، صورة هذه الشخصية المثيرة للجدل لتتصدر المشهد العام

الجزائر - محمد العيد

لم يكد الحديث عن «فساد» الوزير الأسبق شكيب خليل، يهدأ، حتى أعاد القضاء الإيطالي فتحه مجدداً، من خلال دعوى تُظهر عناصر جديدة في القضية التي تعود إلى ما قبل سنة 2010، عندما منحت الجزائر العديد من المناقصات التي طرحتها لإنجاز خطوط أنابيب لنقل الغاز وتطوير حقول، إلى شركة «إيني» الإيطالية، وتحديدًا فرعها «سايبام». وقد بلغ مجموع ما نالته هذه الشركة من عقود نحو 8 مليارات دولار، وهو ما أثار الشكوك في حينه حول سبب تفضيل الإيطاليين برغم المنافسة الشديدة التي كانت تفرضها شركات طاقة عالمية أكثر خبرة وقوة من «إيني». إلا أنّ هذه القضية بقيت رهينة ما تجود به العدالة الإيطالية من تفاصيل، فيما عجز القضاء الجزائري الذي فتح هذا الملف باحتشام عام 2013، عن متابعته إلى النهاية.

ووفق المعلومات الجديدة التي أوردتها وكالة «رويترز» من إيطاليا، قبل أيام، فإنّ وكيل الجمهورية لمحكمة ميلانو، كشف عن دليل جديد يشير إلى أنّ مسؤولي «إيني» وفرعها «سايبام» دفعوا رشى بهدف إبعاد خصومهم المنافسين والفوز بدعم شكيب خليل، في المناقصات التي تقدّموا إليها. ويواجه مسؤولو الشركة الإيطالية وفرعها تهماً بدفع رشى بقيمة 197 مليون يورو بغية الحصول على عقود مع الجزائر في الفترة ما بين 2007 و2010 قيمتها ثمانية مليارات يورو. كذلك يواجه المسؤولون أنفسهم تهمة «شراء» ترخيص الوزير شكيب خليل للاستحواذ على الشركة الكندية «فيرست كالغاري بتروليم».

وتأتي هذه المعلومات الجديدة لترتكب وضع الوزير الجزائري الأسبق، الذي أصبح ينظر إلى هذا الملف على أنه جزء من الماضي، بخاصة أنّه كان يظنّ

أسس وترأس حتى نهاية العقد الماضي «محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار»، ولهذه «المحفظة» قصتها. ففي نهاية التسعينيات، وبعدم «فقد الأمل في العالم العربي الذي لم يُقدّر زعامته»، بدأ معمر القذافي بالتفاتته الأفريقيّة، وحينها برز بشير صالح في الصفوف الأولى. وفي حوار أجرته معه النسخة الفرنكوفونية من مجلة «فانيتي فير» نهاية عام 2013، يقول صالح المنحدر من قبائل التبو الموزعة بين جنوب ليبيا وشمال النيجر، إنّ «القائد» استدعاه عام 1998، وقال له: «ابتداءً من الآن، أريد منك أن تكون إلى جانبي. لديّ مهمة كبيرة لك: علينا إحداث الولايات المتحدة الأفريقية. اذهب إلى الرؤساء الأفارقة مبعوثاً من طرفي، وقل لهم إنّ الأمر مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى أفريقيا».

عام 2009 نُحّي صالح من رئاسة المحفظة، بتأثير «من مقرّبين» من القذافي، وعلى رأسهم نجله سيف الإسلام ورئيس الوزراء البغدادي المحمودي، الأمر الذي دفع به إلى «اعتزال» العمل العام، والانتكاف في منزله الكائن في ضواحي طرابلس. ولم يعد «الدبلوماسي المتمرس» إلى النشاط إلا عام 2011، حين تلقى يوم 19 آذار، مع بداية تدخل «الأطلسي»، اتصالاً من القذافي يُعلمه فيه بأنّه يحتاج إلى خدماته. طلب منه أن يكون رجل «المرحلة الانتقالية»، ولكنه رفض، فأسر له القذافي بأنّه «يريد خروجاً منظماً ولائقاً». وعليه، يقول صالح إنّّه حرّك خيوط علاقاته المتينة، فجاب أفريقيا والحقى بعدد من قادتها، وسافر إلى باريس حيث قابل وزير الخارجية الفرنسي الأسبق آن جوييه، ورئيس وزراء قطر حمد بن جاسم، لكن لقاءه الأهم كان مع نيكولا ساركوزي في قصر فرساي، حيث عبّر أمامه عن غضب القذافي باعتبار أنّ ما فعله بالـ«خيانة»، ولكن الأخير أجاب بأنّه هو من تعرّض للغدر، في إشارة إلى تراجع القذافي عن استثمارات عملاقة تراجع عنها الطرف الليبي.

وبدفع منه، كما يقول، دخل رئيس وزراء فرنسا الأسبق، دومينيك دوفيلبان، على خطّ الوساطة، وبدأ الإعداد لعقد «مؤتمر مصالحة» تضمن «حصانة للقذافي»، جرت التحضيرات على قدم وساق، وعندما كان صالح في مدينة جربة التونسية، في صدد الانتقال إلى قطر لإنهاء الصفقة، تلقى اتصالاً من زعيمه أمره فيه بالعودة إلى ليبيا قائلاً: «إذا ذهبت إلى قطر فسنمزّق إلى ألف قطعة».

سيقوم برفقة المسؤولين الجزائريين، بإعادة تدشين «جامع كتشاوة»



تناقض الموقّفين بشأن عدة قضايا، آخرها التدخل التركي في عفرين. إلا أنّ الجزائر تتعامل مع تركيا بنفس المقياس «البراغماتية» التي تتعامل بها مع فرنسا، وهي تتمثل بتحييد التشنج السياسي عن العلاقات الاقتصادية.

من جهة أخرى، سيكون أول نشاط ميداني يقوم به الرئيس أردوغان في العاصمة الجزائرية، زيارة حي القصبة العتيق الذي بناه العثمانيون لقيادتهم ولجاليتهم خلال حكمهم الجزائر (1520-1830)، ويتكوّن من نحو ألفي بناية، يخضع نصفها حالياً لترميم، وسيقوم برفقة المسؤولين الجزائريين، بإعادة تدشين «جامع كتشاوة»، بعدما أكملت «الوكالة التركية للتنسيق والتعاون» أعمال ترميمه في كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

كذلك يستورد تجار جزائريون من تركيا عدداً كبيراً من المنتجات الزراعية، ولا سيما الفواكه الجافة. وتكوّن إسطنبول وازمير ومدن تركية أخرى، مقصد مئات من تجار الجزائر في هذه الأيام التي يجري خلالها الاستعداد لشهر رمضان.

وإذا كان «الخط البياني الاقتصادي» بين البلدين في ارتفاع مستمر، فإنّ الجانب السياسي شهد انتكاسة كبيرة منذ بداية ما يسمى «الربيع العربي». ففيما واكبت تركيا حركات احتجاجية ومنظمات مسلحة متطرفة، ودعمتها ضد الحكومات خاصة في سوريا وليبيا، ثبتت الجزائر على موقفها القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومن هذا المنظور، يُرتقبُ ألا تُسجّل الزيارة نتائج على الصعيد السياسي، بالنظر إلى

تتعامل الجزائر مع تركيا كما مع فرنسا، بمقاييس «براغماتية»

تركية، وهي أول منافس للسلع الصينية حالياً، خاصة على صعيدي الملابس والأدوات الكهربائية المنزلية، إذ تنقل أسعارها عموماً عن المنتجات الجزائرية من نفس الفئة، ما يُشكّل تحدياً كبيراً للصناعة المحلية.